

## النظام المالي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19ء « الخلفيات - التشريعات - الأبعاد »

د/ توفيق دحماني

أستاذ محاضر

قسم التاريخ - جامعة الجزائر 2

### ملخص:

نسعى في هذه الدراسة، إلى إلقاء الضوء على النظام المالي للجزائر في العهد الاستعماري خلال القرن 19م. فالدارس لهذا الموضوع، يتحتم عليه ضبط مراحل توسع الاحتلال الفرنسي في البلاد الجزائرية، وتحديد مدى تشدد الاستعمار. وبالتالي فهم المصطلحات التي كانت سائدة: الميزانية؛ الحكم الذاتي أو الإدماج؛ وكذا النظام الجبائي؛ إضافة إلى العدالة الضريبية أو التشدد فيها. وبمعرفة كل ذلك، يمكننا تفسير توجه معطى استعمار البلاد بشكل محكم.

نروم في هذه الدراسة، تتبع الجهاز المالي الاستعماري، الذي كان مطبقا في الجزائر، منذ احتلالها يوم 5 جويلية 1830م، على يد المستعمر الفرنسي، وإلى غاية نهاية القرن، إن لم نقل إلى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918م. وقبل التطرق إلى ذلك، رئي من اللازم إلقاء نظرة عن الجهاز الإداري الاستعماري، وتدرجه في الجزائر، وهذا للعلاقة الوطيدة التي ربطت الجهازين.

### أولا: نظرة عن الجهاز الإداري:

إن الدارس لتاريخ الجزائر منذ بداية الاحتلال، ليجد أن سلطة الاستعمار الفرنسي، وما إن استقرت في الجزائر، حتى شرعت إدارتها في تسخير كل

إمكانياتها في سبيل إحكام قبضتها على الجزائريين، ومعرفة كل ما من شأنه أن يساهم في القضاء على الشخصية الوطنية، والتركيب الاقتصادية والاجتماعية له؛ ومن ذلك قيام عدد من الدارسين بإجراء بحوث تتعلق بعادات الجزائريين وتقاليدهم وأنماط معيشتهم، وبالأحرى كل ما يعنى بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي. ولعل أبرز دليل على ذلك هو إنشاء: "لجنة استكشاف الجزائر" (سعد الله، أ. 1982).

لقد حمل العديد من الفرنسيين، مسؤولية ترحيل الأتراك العثمانيين من الجزائر إلى اسطنبول، وآسيا الصغرى، إلى قادة الحملة الأوائل، باعتباره خطئا كبيرا، ذلك أن العثمانيين وحدهم، من كانوا يعرفون تسير شؤون البلاد، مما استلزم على قادة الحملة الاحتفاظ بهم، بدلا من ترحيلهم. (Pellissier de Reynaud, E. 1854)

وقد حاول الفرنسيون بسط سيطرتهم على الجزائر بالقوة العسكرية، إلى جانب محاولتهم إيجاد أجهزة إدارية كثيرة، حتى يتسنى لهم -عن طريقها- تسيير شؤون الأهالي. واتخذت أو خطوة في هذا الشأن، بقيام "دي بورمون" يوم 6 جويلية 1830م، بإصدار قرار يقضي بإنشاء "لجنة الحكومة"، أنيطت مهمتها في تسيير شؤون المدينة، وتوفير الحاجات للجيش، والسكان، والمحافظة على الأمن والمرافق. إضافة إلى البحث عن أيسر السبل الواجب إتباعها في الجزائر، وكذا النظر في النظم التي كانت سائدة في العهد السابق، مع إخضاع بعضها للتعديل وغيرها.

وقد سلمت رئاسة تلك اللجنة، التي عدت نواة الحومة الفرنسية العامة في الجزائر، والتي رأت النور بعد توصيات اللجنة الإفريقية سنة 1834م، إلى السيد "دينيه" (Dinier). وكان يتشكل أعضاؤها من الفرنسيين والعرب واليهود، وأبعد منها العنصر العثماني، ويعود ذلك إلى تخوف "دي بورمون" من قيام العناصر العثمانية، في حالة تعيينها في اللجنة، من عقد اتصالات لها مع السلطات العثمانية. (سعد الله، أ. 1992).

كما تم إنشاء لجنة ثانية، المسماة: "اللجنة البلدية"، والتي ضمت في صفوفها بعض الشخصيات الجزائرية أمثال: أحمد بوضربة، والحاج علي بن أمين السكة، وحمدان بن عثمان خوجة. وكانت مهمتها العمل على إنشاء إدارة محلية، وتوفير الحاجات المستعجلة للجيش، ومعرفة قدرات البلاد وطاقاتها عامة، ومدينة الجزائر خاصة. (سعد الله، أ. 1982).

ثم قام "دي بورمون" بتشكيل لجنة ثالثة، مختصة بالشؤون الدينية والمالية؛ سميت: "اللجنة الخيرية للقوات"، مهمتها رعاية شؤون الأوقاف ومواردها. وهذا الأمر، كان بداية للعمل من أجل تأميم مؤسسة الوقف، التي كانت تدر موارد مهمة. لقد تكونت تلك اللجنة من تسعة أشخاص من بينهم: حمدان بن عثمان خوجة، وعبد الرحمن اسطنبولي، ومصطفى السائجي، ومحمد بن عبد اللطيف. (سعد الله، أ. 1992).

أما إدارة شؤون السكان الجزائريين، فقد أنيطت في بادئ الأمر إلى إحدى المكاتب التابعة لمكتب القائد العام للقوات الفرنسية، وكذا للقيادات العربية، التي احتفظت بألقابها السابقة، مثل الآغا، والقايد، والباشا آغا، والخليفة. وقامت الإدارة بعد ذلك بتدعيم هذا المكتب، الخاص بالشؤون العربية، من أجل متابعة العلاقات مع القبائل والعشائر المختلفة الموجودة في الجزائر. وقد قام بإنشاء هذا المكتب الجنرال "أطيزارد" في مارس 1839م، والذي تولى تسيير شؤون الجزائر بالنيابة، بعد رحيل الجنرال "كلوزيل" يوم 4 مارس. وتشكل هذا المكتب من رئيس وشخصين مساعدين، إلى جانب ثلاثة مترجمين. وكان على رأس المكتب "لامورسيير"، الذي كان يتقن اللغة العربية، التي تعلمها عندما كان ملحقا بالفرقة العسكرية "الزواف". (Faucon, F. 1889) إلا أنه لم يبق طويلا، حيث سرعان ما عوض بضابط آخر، وهو "بيليسييه دي رينو"، صاحب كتاب: "حوليات الجزائر" سنة 1834م.

واستمر هذا المكتب يسبر شؤون الأهالي تحت تسمية: "مكتب الشؤون العربية" إلى غاية سنة 1837م، حين قام الحاكم العام: "دامريمون"، خلال تلك السنة، بإنشاء إدارة مركزية للشؤون العربية.

ولما تولى الحاكم العام "فالبييه" (1837-1841م)، شؤون الجزائر، قام بربطها بقيادة الأركان العامة للجيش، وأعطى الأولوية للغزو العسكري، على إدارة شؤون الجزائريين. ولكن تولى: "بيجو" حكم الجزائر بين سنتي 1841-1847م، أعاد الاهتمام بإدارة الشؤون العربية، واتخذ منها أداة لإخضاع الجزائريين، وتوجيه قيادتهم، بداعي تحقيقه لانتصارات كبيرة في مختلف أنحاء الجزائر؛ حيث توسعت رقعة الأراضي التي تسيطر عليها القوات الفرنسية. لذلك قرر توسيع أجهزة المكاتب العربية. وصدر في هذا الشأن، مرسوم وزاري يوم 1 أكتوبر 1844، نصّ على إنشاء وظيفة: "مدير الشؤون العربية" لإدارة الشؤون الجزائرية، وُضع تحت إمرة الضابط العام، والحاكم الأعلى في كل منطقة وناحية. وكان المكتب العربي، يقوم بمراقبة مختلف الأوضاع، ويرفع التقارير إلى الحكومة العامة في الجزائر، التي ترفعها بدورها إلى وزير الحربية في باريس. وبهذا الشكل تأسست المكاتب العربية بصورة رسمية.

وخلال هذه المرحلة، قامت الإدارة الفرنسية، بتقسيم البلاد الجزائرية إلى ثلاث عمالات، وكل عمالة قسمت إلى أربعة أقسام، على رأس كل قسم حاكم عسكري، على النحو التالي:

- 1- عمالة الجزائر وأقسامها: الجزائر، والمدية، ومليانة، و"أورلينفيل" (الأصنام أو الشلف حاليا).
- 2- عمالة وهران وأقسامها: وهران، ومعسكر، ومستغانم، وتلمسان.
- 3- عمالة قسنطينة وأقسامها: قسنطينة، وعنابة، وسطيف، وباتنة. (جريدة: المبشر. 1847)

### ثانيا: الجهاز المالي ومساره التاريخي:

كانت النتائج تُعنى بمعالجة مختلف الدرجات، بل كان يجب الوضع في الحسبان تلك التغيرات المسجلة في موقف الإدارة الفرنسية، ( P. BOURDE 1880) من نظام الإيالة الجزائرية السابقة: التردد أو الاحتلال المنقوص، أو الاحتلال الكلي الشامل. وبالموازاة مع ذلك كان يتم العمل بثنائية الأنظمة، وبـ: "الذهنيات الجبائية"، التي نجمت عن الوضع. فكان المسلمون الجزائريون والأوربيون خاضعون لنفس النظام الشاق جدا. وكانت النقطة التي بقيت محددة؛ معرفة الخانة، التي كانت تحول دون تواصل نظم الجزائريين، واحترام تقاليدهم، أو بالأحرى إرادة الاستعمار استغلال الأفراد.

وبغية تحليل الهيئات المالية في الجزائر، وتثبيتها بكل موضوعية، أردنا بادئ الأمر أن نتعرف على الميزانية، ثم تأتي الضرائب فيما بعد.

وضعية الميزانية الجزائرية: لقد أقيمت الميزانية الاستعمارية للجزائر، عن طريق السياسة الملاحظة من قبل الحكومة الخاصة بالجزائر. فإلى غاية سنة 1834م، كانت الحيرة والتردد سيدنا الموقف، ولا نكاد نجد تغييرا ذا بال، في تنظيم الميزانية المالية للجزائر. وما سجلته المراجع الفرنسية، ما هو إلا سلسلة مقدرة، غالبا ما كانت مجردة من كل واقعية. فكان يجب انتظار سنة 1834م حتى تبدأ نواة الميزانية، والتي كانت في حقيقة الأمر ميزانيتين. وذلك النظام الذي طال أمده إلى غاية سنة 1845م، تاريخ الانطلاق في الاندماج الشامل للميزانية الاستعمارية الجزائرية في الميزانية فرنسية في باريس.

أ- فترة التردد: غياب الميزانية: إن التاريخ المالي للسنوات الأولى للاحتلال، ليس معروفا بدقة، ويتداخل مع الإدارة. فكان "دي بورمون" (De Bourmont) قد كلف لجنة حكومية بالمسائل المالية، تتكون من ثلاثة أعضاء: المقتصد العام "دنيي" (l'intendant général Denniée)، والماريشال المرافق "تولوزي" (Le

Le (maréchal aide de camp Tholozé)، والدافع العام الجنرال "فيرينو" (Le payeur général Firino).

فأظهر "دوال" بعض الارتباك والغموض والحيرة، فكتب: "... أنشأ "دي بورمون" في اليوم الأول للاحتلال (5 جويلية 1830)، لجنتين واحدة تدعى الحكومة، والأخرى الميزانيات. الأولى أنشأها في 6 جويلية؛ بينما الثانية لم تظهر إلا في الأهمية التي منحت لها". (Douel, M. 1930)

كما كتب "بيليسييه دو رينوه": "ها هي الخزينة (القصة)، قد تم جرد محتويات مخازنها، عن طريق لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء هم: الجنرال "ثولوزي" (Tholozé)، والسيد "ديني" (M. Denniée)، والمؤدي أو الدافع العام السيد "فيرينو" (Firino) ... الذين شكلوا لجنة لا شكلية، ومعنية بواجب دقيق". وكان هدف أعضاء اللجنة الحكومية المشكلة من هؤلاء الأعضاء الثلاثة النظر في المسائل المالية". (Pellissier de Reynaud, E. 1854)

وهذه الوسيلة لم تأت بأية نتائج إيجابية، ذلك أن الفوضى كانت عارمة في البلاد. وكان أكبر شيء يشغل بال هؤلاء المساعدين الثلاثة، الاستيلاء على خزينة القصة، عن طريق تسيير ماليا. (Julien, CH. A. 1964) ولم يفكروا حتى في جمع الوثائق المحاسبية للإيالة، الشيء الذي يدل على الإهمال المطبق، والتهاون المراد من ورائه القضاء على كل مخلفات العثمانيين وإبادتها. وحجتهم في ذلك أن لا فائدة ترتجى من تلك الوثائق، المحررة باللغتين العربية والعثمانية، اللتان كانتا مجهولتان لدى أغلب موظفي الإدارة الفرنسية. (Pellissier de Reynaud, E. 1854) وقد استحوذ "دي بورمون" مبلغ من 5.205.721,34 فرنكا، لاحتياجات الجيش، وللنفقات المدنية الأولى. (Douel, M. 1930) بينما قدر أول مقتصد فرنسي في الجزائر، رصيد محتوى خزينة القصة بـ: 48.684.527,94 فرنك. (Flandin, A. 1834) بل إن هناك من قدر رصيدها بأن الفرنسيين وجدوا فيها 500 مليون فرنك ذهبي. (Péan, P. 2005) وبالموازاة مع ذلك نسجل أن بعضا

من المصالح العثمانية، كالجمارك، استأنفت عملها، لكن بفائدة واحدة من قبل بعض المضاربين، وبدون إظهار حسابهم للسلطات الفرنسية. ويذكر أن الجمارك العثمانية، زالت، وحل محلها بعض الأفراد الذين كانوا يتبعون الجيش الفرنسي. فأشار "دوال" إلى أنه لا يعرف على أي معيار، ومن كان يحصل الضرائب بدون تعريف، وبدون تسليم الحسابات، مدة خمسة عشر يوما. (Douel, M. 1930).

وقد أراد "كلوزيل" (Clauzel) عند مجيئه الجزائر، التقليل من أمر هذه الفوضى. وبإعانة بعض المساعدين، وبالأخص "فوجرو" (Fougeroux)، و"فويلوم" (Wuillaume)، اللذان كانا ينتسبان إلى مفتشية المالية. كما عين الأول في اللجنة الحكومية لإدارة الأمور المالية. وقد كان القرار الرسمي لـ: 16 أكتوبر 1830م، يهدف إلى خلق تلك اللجنة، التي كان يتوقع منها وضع ميزانية خاصة بالجزائر، ولتغطية النفقات العسكرية والمدنية.

وقد وضع "قرار الحكومة العامة" ( Arrêté gubernatorial; du 16 octobre 1830, art: 3)، حدا فاصلا بين النفقات المدنية والنفقات العسكرية. وهذا القرار أتم بقرار آخر مؤرخ في 29 أكتوبر من نفس السنة، وقرار ثالث في 14 ديسمبر. (Douel, M. 1930).

بيد أن هذه القواعد لم تطبق قط؛ ذلك أنها اصطدمت بشيئين استحال معهما التطبيق؛ وحدة الخزينة، اصطدمت بمركزية كل المحاصيل. ومبدأ الذهب، الذي رأى الفرنسيون أنه لم يكن مطبقا في العهد العثماني. أما محاولة فرضه، فاستلزم بعض الوقت لتسريبه في الموارد، خاصة جهلهم بتطبيق النظام الجبائي للإيالة. الأمر الذي أدى بدوره إلى تعثر ثان.

وكانت المبادئ المالية، تعرض من قبل مجموعة "كلوزيل وفوجرو" التي ساوت المحاصيل والنفقات؛ من الذهب، وكل المقادير والقيم الموجودة وحتى المزيفة. فقدر "كلوزيل" الموارد، التي تعود للإيالة بـ: 2.978.724 فرنكا ذهبيا،

ولم يدخل منها في الخزينة إلا مبلغ ضئيل، أقل من واحد مليون. كل هذا أدى إلى عجز دائم، سوف لن يتوقف، إلا في المستقبل مع الحرب العالمية الأولى.

وبغية معالجة تلك الصعوبات، حاول "كلوزيل" إنشاء سلسلة من الرسوم المختلفة؛ تتعلق بالتوسع في ضرائب المهن (Les Patente)، والجمارك، والسبائك (Les Lingots) الذهبية والفضية، وحق الرسو، واستيراد الخمور الأجنبية إلخ. (Pellissier de Reynaud, E. 1854) لكن هذه المقادير والأقساط، اتضح أنها لم تكن لتكفي المتطلبات، وبقي العجز دائما موجودا.

ولم ينجح خلفاء "كلوزيل" في السيطرة على تلك المشاكل جميعا. ( Douel, M. 1930) وازدادت مصاعب وضعية الحكومة الاستعمارية، التي مارست وبكل قسوة المبادئ المالية الفرنسية، وبالخصوص قاعدة وحدة الخزينة. فكان "سولت" (Soult) قد أعطى لـ: "جنتي دي بيسي" (Genty de Bussy) الأوامر والتعليمات التالية:

"أريد في الأخير تزويدك بالمبادئ الأساسية للمحاسبة، وهي كل النفقات بدون استثناء، والتي يجب أن تسقط من الاحتياطي على الاعتمادات التشريعية. يجب أن تراقب باهتمام كل أنواع المنتجات، حتى الطارئة والموسمية منها، وأن تعتني حرفيا بدفعها في الخزائن العمومية". (Douel, M. 1930)

ومنذ ذلك الحين، والإدارة الاستعمارية تحاول إعداد مخففات ظرفية، أوجدت عن طريق "كلوزيل" سابقا؛ مثل حق رسم الدخول، والحق على المجازر أوالقصابات اليهودية، وحق التسجيل، وارتفاع وتوسع تعريفات الجمارك .... (Pellissier de Reynaud, E. 1854) لكن العجز في الموازنة كان دائما ومؤكدا.

وفيما يلي جدول بالمدخيل والنفقات الفعلية لمستعمرة الجزائر:

## الفـــــــــــــــــاوض

| النفقات          | المدخلات   | النفقات    | المدخلات   |          |
|------------------|------------|------------|------------|----------|
|                  | 13.900.879 | 35.110.461 | 49.017.340 | ....1830 |
| 8.115.357        |            | 8.954.054  | 838.697    | ....1831 |
| 13.144.623       |            | 14.930.262 | 1.785.639  | ....1832 |
| 15.437.407       |            | 17.276.346 | 1.839.539  | ....1833 |
| 15.549.400       |            | 17.660.457 | 2.111.057  | ....1834 |
| (Douel, M. 1930) |            |            |            |          |

ويستدل من مطالعة تلك المحاصيل السنوية، أو الموارد المحلية، أنها لم تكن تكفي لتموين مصاريف الغزو والاحتلال إلا بنسب ضئيلة.

وقد ازدادت مختلف الموارد العمومية للميزانية الاستعمارية في الجزائر منذ سنة 1835، لتصل سنة 1837 إلى 3.665.603 ف، و 24 س، كانت موزعة على الشكل التالي: (Pellissier de Reynaud, E. 1839)

| سنتيم | فرنك      |                                                                           |
|-------|-----------|---------------------------------------------------------------------------|
| 05    | 181.349   | أملاك الدومان                                                             |
| 47    | 187.159   | التسجيل                                                                   |
| 35    | 1.285.752 | الجمارك                                                                   |
| 01    | 84.562    | ضرائب المهن<br>(Patentes)                                                 |
| 00    | 100.321   | رخص بيع المشروبات                                                         |
| 24    | 162.204   | البريد، والسفن البخارية<br>"كان يستلزم على<br>المسافرين دفع حق<br>الركوب" |
| 12    | 2.007.348 | النقل                                                                     |

|    |           |                                              |
|----|-----------|----------------------------------------------|
| 12 | 2.007.348 | التأجيل                                      |
| 53 | 9.727     | مبيعات البارود                               |
| 69 | 627.278   | موارد مختلفة؛ وبالأخص<br>ضرائب إقليم قسنطينة |
| 90 | 1.021.248 | مداخل بلديات                                 |
| 24 | 3.665.601 | المجموع                                      |

وقد تسببت المقاومة الجزائرية في الكثير من المصاعب المالية للميزانية الفرنسية. وقد رأى الفرنسيون أن العلاج الوحيد، هو إعداد لجنة تحقيق سنة 1833م، حيث خرجت بتقرير، حرك وضعية تثبيت بداية النظام المالي. ( Schefer, ) (C. f. C. 1928)

#### ب- الاحتلال المنقوص:

1- الميزانيات الخاصة: كانت القوانين المنظمة، والقرارات الرسمية، التي أصدرها الفرنسيون، كنتيجة تطبيقية، للجان التحقيق. (-Ménerville, P. 1867) (1877) وقد أدت إلى دراسة النفقات المتعلقة بالجزائر، والتي دخلت في ميزانية مزدوجة، ذلك أن الحكومة، وبالأخص وزارة الحربية، كانت تسير بميزانية بلدية حتى سنة 1838م، ثم بميزانية استعمارية ابتداء من تلك السنة. ( Douel, M. ) (1930)

وإذا أخذنا في الحسبان ضالة المناطق المحتلة من قبل الفرنسيين في تلك الفترة، كان على الفرنسيين أن يقوموا بإصلاحات، بهدف تشجيع النفقات المدنية عن طريق الميزانيات البلدية، أما النفقات العسكرية، فعن طريق ميزانية الدولة. فلاحظ أن النفقات المدنية الآتية، ارتفعت من ميزانية الدولة سنة 1836م، إلى 1.602.016 فرنكا، إضافة إلى النفقات العسكرية التي كانت: 23.697.145 فرنكا. وعوضا عن ذلك، لم تظهر الميزانية البلدية، إلا في النفقات المدنية، التي كانت تحتوي على

818.328,65 فرنكا. وكان عجز الميزانية العامة، يقدر بـ: 23.697.327 فرنكا، وكذلك الميزانية البلدية بـ: 21.554,26 فرنكا. (Douel, M. 1930)

وبطريقة غير مباشرة كانت تسمية "الميزانية البلدية"، والموارد المتأتية منها، خارج نطاق مراقبة الحكومة الفرنسية في باريس. ( Pellissier de Reynaud, E. 1854)

2- الميزانية العامة: وقد تم التحضير لها من قبل الحاكم العام، الذي أخضع مشروعه للميزانية، إلى المجلس الإداري. وكان مشروع الحاكم العام، وإعلان المجلس الإداري، قد أتبع بإرساله، إلى وزارة الحربية، التي أحالته على غرفة النواب (*La Chambre des députés*).

وكان قد عهد في إعداد الميزانية العامة، لاثنتين من كبار الموظفين، وضعوا تحت تصرف الحاكم العام هما: المقتصد المدني، ومدير المالية. الأول قام بإعداد جدول، أو قائمة بالنفقات المدنية مع أحد الأمرين بالصرف، وأعطى المعايير التنفيذية للميزانية، التي تحتوي كل العمليات المحاسبية المتعلقة بالضرائب وطرق تغطيتها؛ وقد كانت لديه، بالموازاة مع ذلك، صلاحيات المراقبة الجبائية: وكان مكلفا بالتثبت من الخزائن العمومية. وكذا تنظيم العمليات المحاسبية. أما مدير المالية، فلم يكن يحرر أذن بالصرف، ولا ما يجب دفعه، إلا كنتيجة للوضع القائم. وإلى غاية تضارب مصالح الاعتمادات، التي كلف بها مفوض منتدب لنفقات المصالح المالية.

وقد أراد الفرنسيون في إعداد الميزانية، تطبيق الطريقة الأكثر إمكانية، ومراعاة للقواعد المنصوص عليها في القانون الفرنسي. وهذا النظام تسبب في انتقادات عديدة، وبالأخص من لدن "بلوندال" (*Blondel*). ( Lasteyrie, CH. 1908) الذي أخذ النظام المطبق، ولام المركزية المفرطة. فأقل نفقة من الأمر العام، كان لا بد أن تخضع لخمس ترخيصات، واحد من المدير، والآخر من

المقتصد، ومن الحاكم، والمجلس الإداري، ووزارات الحربية والميزانية ! وبالمقابل أوصى "بلوندال" باقتراح إنشاء قابض عام، على رأس الجزائر، والذي يتولى أمر الحسابات. وهذا الطلب، الذي حمل في طياته استقلالية مالية ذاتية، تأجل الأخذ به، إلى بدايات القرن العشرين، ليتم تحقيقه.

غير أن نواة الاستقلالية الذاتية كانت موجودة، حيث كانت توجد الميزانيات البلدية.

3- الميزانيات البلدية: وهذه الميزانيات، كانت منظمة على مستوى كل من مدينة الجزائر، وهران، وعنابة. (Ménerville, P. 1867-1877) ولا نكاد نجد نصا يشير إلى فكرة الميزانية البلدية ويستعرضها. والذي يظهر فقط، هو منح الصلاحية لثلاث بلديات ذات قدرات مالية محدودة، ويحولها إمكانية صيانة وتنمية نفسها. ولا نجد ميزانية معدة من قبل المجلس البلدي، إلا بعد أن تعرض على المجلس الإداري، وبقرار من الحاكم العام طبعاً. وهذا ما جاء في المادة: 15، من القرار الوزاري لـ: 1 سبتمبر 1834م، التي ذكرت أن:

"الميزانيات والحسابات السنوية للمداخل والنفقات، يجب أن تعد من قبل المجلس الإداري، وتحال على المقتصد، أو نائبه المدني، لتوقع من قبل المجلس الإداري وعليها تقرير المقتصد المدني، والقرارات النهائية للحاكم العام". (Ménerville, P. 1867-1877)

بيد أن واقع الحال كان أكثر تعقيدا. (Douel, M. 1930) وعبارة الميزانية البلدية نفسها كانت غامضة وفيها لبس؛ حيث إن المناطق أو الأقاليم كانت أكثر تأثرا من البلديات. وكان كتاب القرار الرسمي لـ: 1 سبتمبر 1834م، (Ménerville, P. 1867-1877) يأملون في إعطاء استقلالية ذاتية أكبر للإدارة الجزائرية، تمنح لها خارج المراقبة البرلمانية؛ بتسيير محاصيل الممتلكات الفرنسية في الجزائر. (Douel, M. 1930) لكن هذا الحساب تم إحباطه وفشل. ولمعالجة ما

يحب من مداخل زائدة. وتجنباً للتسرع، أنشئت رسوم جديدة، لزيادة ما كان موجوداً من قبل. ويمكن أن نذكر منها، خصوصاً: حقوق التجارة والأسواق، والرسوم الصحية (*Taxes sanitaires*)، وحق زيارة السفن .. إلخ. وكان تغير هذه الرسوم وتقلبها يخضع لإرادة المحتلين، والذين غالباً ما أفرطوا فيها وتشددوا. ( Douel, M. 1930 )

لكن العمل من أجل التوازن آنذاك، كان قد تبعه خطأ فادح من قبل البرلمانيين، الذين نسوا اقتطاع ميزانية وطنية، عن طريق اقتراضات مدخول الميزانيات البلدية؛ فكان الاعتماد التشريعي يقدر بـ: 1.224.671 فرنكا، أما المبلغ الذي كان مطلوباً فهو: 413.172.63 فرنكا، يتلاءم مع مصاريف الميزانية المحلية. وهذه الزيادة في النفقات أفضت إلى نمو في بعض المصالح المدنية. ( Douel, M. 1930 )

ومع ذلك لم تؤخر الصعوبات في إعادة إنشائها. وقد عدّل النظام المالي لمستعمرة الجزائر، عن طريق مرسومين ملكيين: 31 أكتوبر 1838م، و: 21 أوت 1839م. ( Ménerville, P. 1867-1877 ) وكان أول "رسم" مُركز بين أيدي مدير المالية ومجموع مصالح واختصاصات المالية. ( Douel, M. 1930 ) أما الرسم الثاني فقد أدى إلى تغيير حقيقي في النظام المالي البلدي. ( Pellissier de Reynaud, E. 1854 ) ولم يعد هناك بعد ذلك، أكثر من ثلاث ميزانيات محلية مختلطة مع الميزانيات البلدية، لمدن الجزائر، ووهران، وقسنطينة، لكن في ميزانية واحدة تدعى الميزانية الاستعمارية. ( Girault, A. 1927 )

وقد كانت الجزائر خاضعة لنظام تعدد الميزانيات؛ فكانت توجد الموارد الآتية من الميزانية الفرنسية، لكن منفصلة عن ما سبق، ونجد الميزانية الاستعمارية التي تنشأ عن المنتجات والموارد الجزائرية. وكانت كل ميزانية تغطي بالنفقات المقررة والمحددة لها. وفي الخزينة كان يتحتم الرجوع إلى المصاريف المستوجبة من قبل عمل المصالح العامة -خاصة العسكرية منها- ومن المصالح الخاصة: من حكومة، وداخلية، وشؤون العبادات، وتعليم عمومي، وأشغال عمومية، وعدل،

ومالية. وقد كانت الميزانية الاستعمارية، توجه للنفقات المتعلقة بالمصاريف ذات الطبيعة الإقليمية (départemental) أو البلدية؛ كتلك المصاريف المتعلقة بـ: المدن، والقبائل، والحارس القضائي (Séquestre)، والأشغال العمومية للمقاطعات والبلديات .. إلخ. (Douel, M. 1930)

وهاتان الميزانيتان، كانتا قد أنشئتتا بموجب قرار رسمي للحاكم العام، لكن الأولى كانت خاضعة لانتخاب البرلمان، أما الثانية فكان خارج تلك المراقبة.

ومن حيث المبدأ، كان ذلك التنظيم ملائما، لأنه يضمن استقلالية مالية أكبر للحكومة الاستعمارية في الجزائر، ويهيئ الوضع للانتقال باتجاه الاستقلالية المالية. (Douel, M. 1930)

ومع مجيء "بيجو" (Bugeaud) على رأس الجزائر، وحربه مع الأمير عبد القادر، فإن مصاريف الميزانية قد زادت. ومن أجل التخلص من ذلك، طلبت الحكومة الفرنسية اعتمادات إضافية، واغترفت كثيرا من الميزانية الاستعمارية. بيد أن هذه الإجراءات، لم تكن كافية، خصوصا في حدود سنة 1844م، عندما أدرج المصلحون -علاوة على الإدارة العامة- الأمور المالية في أشغالهم، وتم عرض اقتراح يتم بموجبه إلغاء الكلي لهذه المصلحة.

ج- الاحتلال الشامل: ارتباك الميزانيات وغموضها: إن الإصلاحات التي شرع فيها مع سنة 1845م، كانت في أساسها غامضة. لكن وزارة الجزائر، أصبحت مع الزمن تتخلى عن الآثار المسجلة في الحياة المالية لمستعمرة الجزائر حتى سنة 1870م. والتي يمكن القول إنها اختفت نهائيا سنة 1900م، مع بداية العمل بالاستقلال الذاتي لميزانية الجزائر.

وقد كانت هناك رغبة استعمارية، في إنشاء نظام مالي خاص بالجزائر، ودمجه في نظام برلماني؛ وهذا للمراقبة الشاملة على موارد البلاد. ( Douel, M. 1930) وهذه الرغبة جاءت كنتيجة للمطالب الدائمة من أجل التوفيق بين الإعانات

والاعتمادات الجديدة. فكان عجز الموازنة في الميزانية العامة بين سنتي 1841م، و 1846م، مرتفعا دائما حتى حدود 70 مليون. وإذا حسبنا النفقات المدنية لسنة 1844 وحدها نجدها: 12.863.202 فرنكا. كما أن عجز الموازنة في الميزانيتين (العامة والاستعمارية) للنفقات المدنية فقط كان: 2 مليون. (Douel, M. 1930)

وكانت اللجان البرلمانية تطالب بحق النظر على ميزانية الجزائريين. كما أن "اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الاعتمادات التكميلية للجزائر"، ( La commission spéciale chargée d'étudier le cahier des crédits supplémentaire de l'Algérie) عرضت في سنة 1844م، على الغرفة المكلفة بالإدماج، ميزانيتين مدمجتين في ميزانية واحدة، تكون خاضعة للبرلمان. ( Douel, M. 1930)

وبدون شك، كان هذا الاقتراح يتعارض مع وزارة الحربية التابعة آنذاك للمارشال: "سولت"، والذي كتب -حسبما ورد في إحدى الوثائق الأرشيفية- أن: "الوضعية الفريدة وغير الممكنة لتحديد الجزائر، تقتضي تسهيل عمل الإدارة، بدون قيود ... وبناء عليه، منح الجزائر حق أكثر في المصالح الاستثنائية الأخرى؛ من خزينة، ومحاسبة خاصة". (Douel, M. 1930)

كما أن "بيجو" نفسه، الذي كان يقود العمليات الحربية، بدا أكثر عدوانية تجاه هذا الحل. ففي إحدى رسائله إلى وزير الحربية بتاريخ 14 سبتمبر 1843م يقول: "... يتوق لي أن أعلمكم أن كل منتجات الجزائر قد دخلت الخزنة الاستعمارية، وحملت هنالك، مما أدى إلى القضاء على كل الاحتياجات العادية...". (Douel, M. 1930) ولمواجهة تلك المعارضة، حظي المشروع بالموافقة بالإجماع دون صعوبات كبيرة.

فقد ثبت قانون المالية لـ: 4 أوت 1844م ميزانية نفقات السنة المالية 1845، المادة: 5: "ابتداء من 1 جانفي 1846، تكون كل مصاريف الجزائر، وكل

ما يعنى بالخاصية المحلية والبلدية مربوطا بميزانية الدولة. وأن المحاصيل والنفقات المحلية والبلدية تنظم عن طريق مرسوم".

وهذه المادة تبدو مكررة عن المادة: 4 من المرسوم الملكي لـ: 22 جويلية 1834، الذي نص على أن إدارة جباية الضرائب في الجزائر تبقى تدار عن طريق المراسيم الملكية. والتناقض البادي يفسر كما يلي: المادة: 40 من القانون الدستوري لـ: 14 أوت 1830، نصت على أنه لا تفرض أي ضريبة أو تستخلص، دون موافقة الغرفتين المجتمعيتين والمتحدثين من قبل الملك. أما الدستور، فكان يأخذ من مرسوم ملكي. (Ménerville, P. 1867-1877)

كما أدى إلغاء الميزانية الاستعمارية إلى الحاجة لاندماج الهياكل المالية، والتي تحققت عن طريق مرسوم 17 جانفي 1845م، وكذا مرسوم 2 جانفي 1846م. (Ménerville, P. 1867-1877)

1- نظام المراسيم 1845 و1846: لقد بدأت الأوضاع تسير شيئا فشيئا كالاتي: اختفت الميزانية الاستعمارية، لتحل محلها الميزانية المحلية والبلدية. لكن هذه الأخيرة قسمت إلى مصاريف مزدوجة. وفي المقابل، فإن النفقات المتعلقة بها كانت مقيدة ومحصاة حصريا. (Ménerville, P. 1867-1877) وهذا بغية الاقتراب من ميزانيات البلدية الفرنسية. وقد قلبت الميزانية العامة، لتعطي مزيدا من النمو. ولتحريك هذه الميزانية العامة ودمجها، كان يجب إقامة المقاطعات، وهذا ما أثبتته "نوال".

في الواقع، تم التصرف في الميزانية المحلية، التي أظهرت حالة النفقات، مقاطعة مقاطعة: فالمرسوم الملكي لـ: 2 جانفي 1846، المادة: 39: "يُعد جدول افتراضي بالنفقات المقترحة، يتكون من قسمين للميزانية المحلية والبلدية: 1- تقسيمها على كل مقاطعة، بحيث تشمل تماما كل الأرصدة المخصصة لكل منها؛ 2- تقسيم أرصدة كل مقاطعة إلى أجزاء من الرصيد العام من 15 %، والتي

توجه لنفقات البلدية النفعية؛ 3- وضع مبلغ 10 % يقدم كأرصدة مخزنة واحتياطية". وهناك ترتيبات أخرى في نفس المرسوم (المادة: 41، 42، 50 إلخ)، التي ألحّت على الصبغة الإقليمية للميزانية المحلية. كل هذا الأمر مطابق لمرسوم 15 أبريل 1845 الذي قسم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات. ( Ménerville, P. ) (1867-1877)

وقد كانت نتائج ذلك النظام، أن نزعّت الصلاحيات المالية من الحاكم العام. فكان مشروع الميزانية، قد حضر من قبل "المجلس الأعلى لإدارة الجزائر"، بالتعاون مع "المدير العام للشؤون المدنية": فقد جاء في المرسوم الملكي لـ: 15 أبريل 1845م، المادة: 39، وفي إحدى التقارير إلى الملك:

"... يشرفني أن أعرض على جلالتم، إنشاء منصب مدير عام للشؤون المدنية، والذي يكون بجانب الحاكم العام وتحت أوامره، وما يتعلق بصلاحياته المصالح المدنية والمالية المتعددة، والذي يركز على كل الشؤون الإدارية الأخرى، عدا تلك التي تتعلق بالعمليات الحربية وإدارة الجيش". (Ménerville, P. 1867-1877)

لكن الحاكم العام، أوقف هذا المشروع للميزانية، وحوله لوزارة الحربية، التي تكفلت بعرضه أمام الغرف البرلمانية.

ففي نفس المرسوم الملكي أعلاه، المادة 34:

"يقف الحاكم العام مسبقا، أمام المجلس الأعلى للإدارة، ويعنى بالميزانيات وحالات توزيع الاعتمادات والحسابات الإدارية الخاضعة لوزيره للحربية. ويحافظ على طلبات الأرصدة في حدود الاعتمادات المفتوحة، أو الموارد المستعملة، المحلية منها والبلدية. وأن يتحلى بالصرامة في النفقات المفرطة، وفي كل حالات الاعتماد المنتظمة والمفتوحة". (Ménerville, P. 1867-1877).

وأصبحت الميزانية المحلية خاضعة لوزارة الحربية، وهذا طبعا بقرار رسمي. كما أنها لم تكن خاضعة لمراقبة البرلمان، وإنما لسلطة الحاكم العام:

فقد جاء في المرسوم الملكي: 02 جانفي 1846م، المادة 51:

"تهياً الميزانية المحلية والبلدية مؤقتاً عن طريق الحاكم العام، وبعد طرحها للمداولات في المجلس الأعلى للإدارة، ترسل لوزيرنا للحربية، قبل 15 سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية. وتنظم هذه الميزانية مطلقاً عن طريقنا، بتقرير من وزيرنا للحربية، بموجب ترتيبات المادة 6 من قانون 4 أوت 1844". (Viard, P. E. 1961)

وقد كانت مرجعية قانون المالية لـ: 4 أوت 1844م، قبله، أقل من القانون الملكي، وسن القوانين في الجزائر عن طريق المراسيم، لم يكن إلا امتيازاً بسيطاً من قبل السلطة التشريعية. وحسب "فيير"، فإن حجم قانون المالية لا يبدو ذا أهمية؛ وأثبت أن نظام الأوامر، كان يحظى بتفويض بسيط من السلطة، وليس له حصانة برلمانية من أعضاء السلطة التشريعية، بل كان في صالح السلطة التنفيذية. (Viard, P. E. 1961)

وبهدف تعزيز هذا النظام وتوطيده، أعيد تنظيم المصالح المالية، لتوضع تحت أوامر مدير المالية والتجارة، وخمس مصالح مالية متخصصة.

فقد جاء في المرسوم الملكي لـ: 2 جانفي 1846، المادة: 65:

"توضع المصالح المالية المثبتة تحت تصرف مدير المالية والتجارة ومراقبته ... والمصالح الخمسة هي: التسجيل والأملاك (الدومان)؛ والغابات؛ والجمارك؛ والضرائب المختلفة؛ والعمليات الطبوغرافية. وتتضمن اختصاصاته تسيير تلك المصالح وإدارتها، وجباية الحقوق والموارد المشار إليها من كل مصلحة، من الجدول رقم: 4، الملحق بهذا المرسوم". (Ménerville, P. 1867-1877).

وقد كانت المؤسسات المالية للجزائر تعرض بالشكل التالي:

- فمن أجل تحضير الميزانية العامة: كان يجتمع رؤساء المصالح المالية، ومدراء الشؤون المدنية، والمجلس الأعلى للإدارة، والحاكم العام. وفي ذلك الحين يتم إعداد مشروع الميزانية، الذي يرسل إلى باريس لوزير الحربية المكلف بالتصديق عليه. فقد جاء في المرسوم الملكي لـ: 2 جانفي 1846، المادة: 30: "... يحضر رؤساء المصالح ويرسلون إلى الحاكم العام، الحالات المرتبطة بالاعتمادات الضرورية المفترضة، بغية المساعدة في نفقات المصالح المكلفة؛" المادة: 31 "... وهذه الحالات توقف مؤقتا عن طريق الحاكم العام، بعد مناقشتها في المجلس الأعلى للإدارة، ثم تحول إلى وزيرنا للحربية، من أجل إعداد الميزانية". (Ménerville, P. 1867-1877)

- وبغية إعداد الميزانية المحلية: يعد المشروع من قبل مدير المالية والتجارة، والمجلس الأعلى للإدارة، والحاكم العام، ثم يحول لوزير الحربية ليبت إقراره بشكل قطعي. فجاء في نفس المرسوم المادة: 50: "تحضر الميزانية المحلية والبلدية من قبل مدير المالية والتجارة، وبمساعدة الحالات المرتبطة، التي تصله من المجلس الأعلى للإدارة".

- وبهدف تغطية الأموال: يتم تكليف كل من؛ محصلي الضرائب، والمصالح المكلفة بالجباية، ومدراء المالية والتجارة، ومدير الشؤون المدنية. وكذا الحاكم العام، والمجلس الأعلى للإدارة، ووزيري الحربية والمالية، دون إدخال تعديلات في وظيفة المصالح الضرائبية. (Ménerville, P. 1867-1877)

إضافة إلى أن الخطوط العريضة للنظام المالي، يمكن إثباتها كما يلي: يقوم المشرع بإعداد خطوة أولية في طريق الإدماج، حيث يقوم بترجمتها لمركزية صارمة، لا تحمل تأثيرات بطيئة، ويُشعر بـ: تباطؤ المصالح المركزية وكثافتها، والمغالاة في وجهة النظر الشخصية للمصالح المحلية. وهذه النقائص، كان قد أخبر بها "ألكسي دو طوكفيل" خلال سنة 1846، أن:

"الإدارة الوحيدة للجزائر كانت تستقبل أكثر من 24000 برقية رسمية، وبعد إتمام الغزو أصبحت 28000. كان بعضها إما عن وشاية، أو ما يحتاج إلى توضيح من نشاط تلك الإدارة. ونحن نعلم أن إرادة مركزة الأمور، لم تكن في نفس الوقت، لتفقد إرادة التباطؤ، خصوصا إرادة سير كل المصالح...". "وكل واحدة من تلك الإدارات المركزية، كانت تريد تثبيت نفسها في صرح واسع، ولا تريد سوى المصاريف الكبرى من الخزينة. ثم إن كل منها، كان يريد أن ينتظم في صلاحياته، ويشمل العديد من المكاتب. ولم تكن المكاتب تنشأ للنظر في الأمور دائما فقط. لكن للنظر في الأهمية التي يمكن للإدارة القريبة منها، أن تنظر فيمن تثبت...". "وتعد الجزائر اليوم أكثر من 2000 موظف أوروبي في الأمر المدني، وهو ما يقابل تقريبا عدد ما يوجد في فرنسا أو أكثر. ومع ذلك نتعجب من الأعوان الذين يفقدون رشدهم وتمييزهم. ونرى الأعوان التنفيذيين يفقدون كثيرا من مصالحهم...". (Tocqueville, A. de. 1847)

وبالموازاة مع ذلك، وحسب "دوال": كان هذا النظام، -بخلاف اقتراحات الأشخاص "المستعيرين"، كـ: "بلوندال" (*Blondel*)، الذين عملوا بالحد الأدنى من إرادتهم وروحهم التكافلية- قد تمكنوا من إحكام قبضتهم على الجزائر، وإقامة مصالح ذاتية -كانت بعيدة عن الظرف- مع الحاكم العام، وكذا وزير الحربية. كما أن "بيجو" لم يشجع التعدي على الحصانة البرلمانية، موازاة مع الشخصية الإدارية، التي لم تقم بإصلاح المؤسسة تماما. فكان متعودا على "أعمال الخفة" مع الميزانية، ويعترف كثيرا من الميزانية الاستعمارية عند نضوب الميزانية العامة. ولم يشجع الترابط في أعماله. فنشأت نزاعات بينه وبين مديره للشؤون المدنية: "بلوندال"، هذا الأخير الذي استقال من منصبه، فشرع "بيجو" أن الوقت ما زال لم يحن بعد، لنقل مشاريع الميزانية المحلية.

لذلك نلاحظ أن السيد "دوال" (*M. Douël*) حاول بمناسبة تأليفه لكتابه في الذكرى المئوية للاحتلال، إثبات قيمة إدارة "بيجو" وبرهنتها. ففي إحدى الآراء

يقول: إنه كان بارعا، "كان الماريشال مصمما وسريع العمل، ليثبت عدم فائدة الإدارة، فأبعد عن الجزائر كل شيء ممكن. كما أثبت أيضا أن "الدوق ديسلي" (Le duc d'Isly) نفسه كان كارها للإدارة المدنية. (Azan, P. 1930)

أما "طوكفيل"، فكان قد أشاد بالرقابة، "لم تكن تلك القضية من الناحية التطبيقية فحسب، بل أتبع بعمل، لا يتم إنهاؤه، إلا بعد إتمام العمل التابع له أكثر. أما بقية العقود التي كانت مطلوبة، فقد كانت تتطلب الحضور الدائم، بأقل اعتياد وألفة من أية مؤسسة. فخلال الخمس سنوات الماضية، كان الماريشال "بيجو" يمرر الذهب من إفريقيا. تعلم كم من الوقت مكث في الجزائر؟ للأسف كان سنتين". (Tocqueville, A. de. 1847)

وخلاصة القول: إن تكاليف الحرب كانت تدفع إلى استقالة "بيجو"، وضرورة تعويضه. ولم يكن الذين خلفوه في مستوى قوة شخصيته، فلم يعد التحضير التقريبي لذلك النظام يلقي معارضة تذكر، مقابل تزايد الإدماج النقدي وتدعمه. (Douel, M. 1930)

## II- النمو ابتداء من سنة 1848م:

- تعزيز الإدماج وتقويته: إن الفترة الممتدة بين سنتي 1848م إلى 1870م، كانت تحت سلطة وإرادة الحاكم العام الفرنسي، لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون بإمكانية تطبيق نظام مالي للجزائر، ضمن النظام الفرنسي. ذلك الإدماج تم توطيده عبر ثلاث مراحل متعاقبة:

- تطبيق نظام المقاطعات في ميزانية الجزائر في عهد الجمهورية الثانية.
  - مركزة الميزانية العامة من قبل باريس، وتحت رعاية وزير الجزائر والمستعمرات.
  - تقسيم الصلاحيات بين الجزائر وباريس، مع نهاية عهد الإمبراطورية الثانية.
- كما أن الخطوط الكبرى للنمو، يمكن رسمها بإيجاز كما يلي:

(1) تطبيق نظام المقاطعات لميزانية الجزائر: كانت الإصلاحات الإدارية الاستعمارية في الجزائر، تتخذ من قبل السلطة التنفيذية المؤقتة. وحتى سنة 1848م، نُظر فيها من قبل: إنشاء ثلاثة أقسام مربوطة بالمصالح الأساسية: العبادات، والتعليم، والعدل والجمارك، والتابعة للوزراء في فرنسا. ( Douel, M. 1930) وكان الهدف من ذلك جلباً بغية نزع سلطة الحاكم العام بكل سهولة وبساطة، وكذا المصالح المركزية لهيئاته المالية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت توجد هناك ثلاث ميزانيات إقليمية متميزة، موضوعة تحت سلطة الوالي، هذا الأخير الذي كان تابعاً لوزير الحربية مباشرة. وفي مقابل بقي الحاكم العام يتصرف بروابط متداخلة مع مجلس الحكومة. (Ménerville, P. 1867-1877) ولا تخضع لصلاحياته تلك المؤسسات الدستوريتين: مداخل الإدارة العامة ومصاريفها؛ فورد في المرسوم الملكي، المادة: 10: "12° إن تحضير ميزانية الحرب لا بد أن تتعلق مداخلها ومصاريفها بالإدارة العامة للجزائر". أما الاعتمادات المتعلقة بالأقاليم العسكرية، فجاء في نفس المرسوم، المادة: 10: "إن كل ما يتعلق بالأقاليم الخاضعة للنظام العسكري يتم بها - حصرياً - إنشاء الضرائب والرسوم وتعديل كل الموارد المحلية أو إلغائها ... قبل أن تقسم الاعتمادات التشريعية المؤثرة في المصالح المدنية للمنطقة العسكرية". (Ménerville, P. 1867-1877)

وقد كان مطلوباً من ذلك الإصلاح، أن يمايز بين المقاطعات الجزائرية العسكرية الثلاث. أما الحاكم العام، فإنه لم يحتفظ، إلا بما تبقى له من صلاحيات، لكن المعروف أنه وفي أثناء التطبيق، لم يتم شيء من ذلك. ومن الناحية التطبيقية، كان العجز في الموازنة المالية في سنوات 1847م إلى 1850م، من أكثر الأمور تعقيداً؛ فكان عجز الموازنة في الميزانية العامة لسنة 1847 قد ارتفع إلى: 95.305.084 فرنكاً؛ وفي سنة 1848: 82.654.203 ف، ووصل في سنة 1849 إلى: 75.830.797 ف، وفي سنة 1850 إلى: 63.472.350 ف. وفي حال احتساب العجز في موازنة النفقات المدنية، نجد الأرقام التالية:

| السنوات    | المدخل     | النفقات المدنية | المعز                   |
|------------|------------|-----------------|-------------------------|
| ..... 1847 | 12.948.750 | 16.682.562      | 3.733.812               |
| ..... 1848 | 13.440.888 | 20.111.521      | 6.670.633               |
| ..... 1849 | 11.754.164 | 27.798.809      | 16.044.635              |
| ..... 1850 | 13.681.593 | 21.277.644      | 7.696.051 ( Douel, M. ) |
|            |            |                 | (1930)                  |

كما أن ارتقاء النظام الإمبراطوري، لم يأت بأي تحسين في هذا النظام. وعبثا حاول الحاكم العام للجزائر؛ الجنرال "راندون"، ضرورة إنشاء ميزانية جزائرية مستقلة، ولم يحصل على طائل. فنجد في إحدى رسائله إلى وزير الحربية: "كانت هناك إمكانيات لتجاوز المانع أو العائق: في حال حكومة الجزائر، التي ستعين مباشرة من قبل السلطة التشريعية، ميزانية خاصة، وتتصرف فيها بكل الضمانات، ومع كل الحواجز المطلوبة. وكذا في حالة الميزانية الاستعمارية، التي أنشئت على قواعد موافقة، وكذا الاعتمادات التشريعية، التي كانت في حاجة إلى الاتفاق على معيار أو سند للمساعدة المالية الإضافية." (Bontems, C. 1976)

ومن أجل إنقاص الميزانية العامة، أنشأ راندون العديد من البلديات التي أعانته في موارده الخاصة. (Douel, M. 1930).

وقد كان تطبيق النظام المؤسس في سنة 1848م -الذي لم يعمل به بشكل تطبيقي، وكان حبرا على ورق، في شكل نصوص- يتم بصيغة أقل قليلا، مما أقيم من قبل وزارة مستعمرة الجزائر. (Bontems, C. 1976).

(2) مركزة الميزانيات الجزائرية (Moulis, R. F. 1926): لقد كانت وزارة مستعمرة الجزائر، من الناحية المالية، مسجلة في مديرية ومستوى مزدوجان؛ فقد قام الأمير "جروم" (*Le prince Jérôme*) بعدة أعمال، بهدف تحسين أفكار حكومة سنة 1848، لكنه بالموازاة مع ذلك، ألغى منصب الحاكم العام، ومركز مجموع ميزانية الجزائر في حكومة باريس. واستفاد من حركتين مزدوجتين: لامركزية

الميزانية على مستوى الإقليم (Province)، ومركزية الميزانية في باريس.  
(Bontems, C. 1976).

وكانت وضعية ميزانيات الأقاليم، تتمثل في واحدة من أكبر الوزارات القائمة، في تثبيت المجالس العامة. فقد ميز "ر.ف.مولي" (R. F. Moulis) بين التأكيد على إنشاء المجالس العامة، وبين القول بإنشاء وزارة الجزائر. (Moulis, R. F. 1926) (Giraud, H. 1861) وكان تفعيل تلك المجالس، في اجتماع المقاطعة. كما أن كل مجلس عام كان يستقبل تسيير جزء من الميزانية المحلية القديمة:

ففي تقرير إلى الإمبراطور، مرفق بالأمر الإمبراطوري (le décret impérial) لـ: 27 أكتوبر 1858م نجد:

تعوض من الآن فصاعداً، الميزانية المحلية والبلدية، بثلاث ميزانيات إقليمية متميزة في كل مقاطعة، وفي الإقليمين المدني، والعسكري. أما المداخل والنفقات، فلا بد أن تكون ذات صبغة بلدية محضة، ومتباعدة في ميزانياتها، والتي من المهم أن تحتفظ بالخاصية الإقليمية، التي يكون الأعضاء ذوي الصلاحيات الكاملة، قد أقاموها نهائياً، لتطبق ضمن النظام المالي للبلدية. وعندما تكون المداخل والنفقات من نفس النوع، وخصوصاً في النواحي، التي لا يطبق فيها القانون البلدي، يحدد الأمر؛ الهدف من الميزانية الخاصة، وينظم عن طريق الوالي، أو قائد الإقليم العسكري". (Douel, M. 1930)

وقد أرادت وزارة المستعمرة الجزائرية، أن تكون صارمة في التمييز بين النظام المالي للأقاليم والنظام البلدي. ففي الأمر الإمبراطوري المذكور أعلاه المادة: 54، التي أخذت بعين الاعتبار نظاماً وقتياً:

"ميزانيات النواحي، التي لا تقام في البلديات، تنظم في المقاطعة عن طريق الوالي، وفي الأقاليم العسكرية، عن طريق قائد الإقليم...". وهذا بسبب حدوث بعض

المشاكل في الخدمة في بعض النواحي، التي لم تستند إطلاقاً من النظام البلدي.  
(Ménerville, P. 1867-1877)

جاء في الأمر العام، بخصوص تنفيذ الأمر الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1858 المرسل إلى الولاة، والجنرالات قادة الأقسام. "... سأظل سيدي الوالي أنادي، لألفت عنايتكم للنقطة، التي تهتم في إتجاح المقياس الأكبر، الصادر من قبل أمر 27 أكتوبر. والآن في كل مقاطعة هناك امتياز من إقليمين، وإدارة مزدوجة، والتي أسفرت في الأخير، أن الحكومة أمتثلت للضرورة، والتي -رغم صيغتها المؤقتة- فإنها كانت إجبارية، وربما أيضا لم تقدر خطرها حق قدره. لكن لم تقصد، إلا هذا الامتياز، الذي ترجم في اتجاه متباعد: وبعيدا من هنا، وبكل صراحة، هناك وحدة في الهدف، والذي سيكون حتما؛ فرنسا جزائرية، تكون متماسكة ومتجانسة تحت حماية قانوننا المشترك. وفي الأخير فإن الأمر قد أنشأ الآن مجلسا عاما واحدا، وميزانية واحدة لكل مقاطعة". (Ménerville, P. 1867-1877)

وعلى الرغم من هذه الأوامر المبدئية، فإن سلطات المجلس العام في الجزائر، قد جاءت أقل مما كان قد أوضحه المجلس الفرنسي. والميزانية كانت تقام من قبل الوالي (*préfet*)، وقائد الإقليم العسكري، والتي لا يمكن تطبيقها، إلا بعد استشارة المجلس العام، وأخيرا الأمر القطعي من قبل الأمر الإمبراطوري؛ أي بعد مداولة بسيطة من قبل المجلس، لكن بطريق اتخاذ القرار بالتصويت.

وقد ورد في الأمر الإمبراطوري لـ: 27 أكتوبر 1858، المادة: 61 أن:

"ميزانية كل مقاطعة، تحضر باتسجام بين كل من الوالي وقائد الإقليم العسكري، وتعرض على المجلس العام عن طريق الوالي. وبعد التداول في شأن هذه الميزانية من قبل المجلس العام، يتم ضبطها نهائيا بأمر إمبراطوري. ومع ذلك

نلاحظ أن تصريحات المجلس العام بخصوص النفقات غير العادية، لا يمكن تعديلها". (Ménerville, P. 1867-1877)

وجاء في المادة: 46: "... لا يتم تسجيل إي اعتماد رسمي في هذا الفصل المتعلق بالنفقات غير العادية، والمخصصات المتأتية من قبل المجلس العام، ولا تغيير، أو تعديل، إلا بأمر ينظم هذه الميزانية". (Ménerville, P. 1867-1877)

وكان الأمر الإمبراطوري الصادر في: 27 أكتوبر 1858م، قد أسس المجالس العامة، وثبتت بالموازاة مع ذلك، المداخل والنفقات، التي تدخل في الميزانية الإقليمية. فالنفقات كان بعضها عادية وبعضها الآخر غير عادي؛ فالنفقات العادية كانت تحتوي على استعمال المنشآت العمومية الإقليمية وصيانتها، ووظيفة المصالح الإقليمية العمومية، وتسديد القروض، وصيانة الطرقات، إلخ؛ أما باقي النفقات، التي لم يلم بها الأمر، فتسمى غير عادية أو اختيارية. ونفس الشيء يقال عن المداخل التي، كانت إما عادية أو غير عادية. فالأولى كانت تتكون - بالخصوص - من حصة، أو نصيب المقاطعة على الضرائب العربية، وخمس رسم الدخول من البحر أو الجمارك، والغرامات المدفوعة من قبل المسلمين الجزائريين، إلخ؛ أما الثانية، فكانت تتضمن بالخصوص: الهبات والوصايا، والقروض، والإعانات المالية. (Ménerville, P. 1867-1877)

وكان يوجد هناك صندوق مشترك للمقاطعات الثلاث، يتغذى من اقتطاع عشر المداخل من كل مقاطعة. ذلك الصندوق الذي ترك أمر تقديره للوزير، الذي كان يختار تقسيمه بين المقاطعات، وفقا لاحتياجات كل منها. (Moulis, R. F. ) 1926) علاوة على ذلك، فقد ترك أمر إلغاء الميزانية المحلية والبلدية، بعض المبالغ المالية معلقة بقرار. وهذا "العائد، أو الربح الإضافي" أصبح نهائيا يساوي التقسيم بين ميزانيات المقاطعات الثلاث؛ حيث وصل إلى مبلغ 2 مليون. ولم تكن هذه المعايير مجتمعة تتعلق، إلا بالإدارة الإقليمية والبلدية، وبقيت منتظمة ومقدرة من الميزانية العامة، هذه الأخيرة التي كانت ممرضة من باريس. وهذه النقطة

أثارت حفيظة البعض بشدة، الأمر الذي أثار اهتمام بعض المؤلفين. ( Douel, M. )  
(1930)

وكان تثبيت المصالح المركزية المالية في باريس، تصرف لم يكن ليتم، إلا بذلك الجهد الذي بذله: "جيروم نابليون" (*Jérôme Napoléon*)؛ فكان يجب - بالموازاة مع ذلك - إعادة المصالح القديمة الملحقة، بسلطة وزير الجزائر، الذي كان يسير المستعمرات الفرنسية كذلك. ومنذ ذلك الوقت كانت الوزارة الخاصة، لا تدير إلا الشؤون المدنية، وظلت النفقات ذات الصبغة العسكرية في يد وزير الحربية. (Moulis, R. F. 1926) ولأول مرة منذ سنة 1837م، ارتفع مبلغ الموارد أكثر من مبلغ النفقات المدنية. فقد بدأ تقويم الوضعية المالية وإصلاحها، ابتداء من سنة 1857، واستمرت حتى سنة 1860. وقد أعطى "دوال" الأرقام التالية:

| السنة     | المدخل     | النفقات المدنية | التوازن                |
|-----------|------------|-----------------|------------------------|
| 1850....  | 20.643.971 | 19.451.786      | + 1.192.195            |
| 1858..... | 20.732.295 | 19.980.374      | + 757.921              |
| 1859..... | 20.427.231 | 19.821.490      | + 1.605.741            |
| 1860..... | 20.568.525 | 20.104.285      | + 454.240 (Douel, M. ) |

(1930)

لكن هذه الأرقام لا تتطابق مع ما ذكره: "الروي بوليو"، ( Beaulieu, P. )  
1897 (L. ) بحيث أعطى ما يلي:

| السنة     | المدخل     | النفقات المدنية | التوازن     |
|-----------|------------|-----------------|-------------|
| 1857..... | 19.995.970 | 17.794.937      | + 2.201.333 |
| 1860..... | 19.717.317 | 21.377.021      | - 1.659.704 |

ولم يسمح قصر عمر الوزارة القائمة آنذاك، بإنشاء هياكل مالية صلبة، تنتج عن تقاليد إدارية دائمة. فحضرت ميزانيتين فقط خلال وجودها: الخاصة بسنة 1859م، وتلك المتعلقة بسنة 1860م. كما أن العودة إلى الإدارة العسكرية، وبعث الحكومة العامة، قد أعادا الاعتراف بهذه التجربة. (Bontems C. 1976)

(3) عودة السلطة العسكرية وتقسيم الصلاحيات بين الجزائر وباريس (Cordier, E. H. 1937): لقد ألغيت الوزارة الخاصة بتعيين الحاكم العام في الجزائر، واللامركزية الجزئية للميزانية في الجزائر. وإذا صح القول العودة إلى نظام مرسوم سنة 1848م، لكن ببعض الاختلافات، والأهمية البادية للفرنسيين.

ففي المرحلة الأولى؛ لم يكن تطبيق الميزانيات المحلية وفق نظام المقاطعات، ليلقى أية معارضة وخلاف. والمؤكد أن المقاطعات الثلاث غدت تابعة لسلطة الجنرالات قادة الإقليم، لكن بعلم المجالس العامة، التي لا يمكن أن تقوم بإدخال تعديل عليها، وإنما تقوم بإعداد لائحة أو بيان مهم في إعداد ميزانية المقاطعة. فقد جاء في الأمر الإمبراطوري لـ: 10 ديسمبر 1860، المادة: 17:

تحافظ المجالس العامة للمقاطعات على كل ما تقوم بإنشائه عن طريق أمر 27 أكتوبر 1858. وبالموازاة مع ذلك، يبقى جنرالات القسم والولاية، محتفظين باختصاصاتهم المحددة بالأمر ... وحتى عندما تكون المقاطعات تحت سلطة العسكريين، فإن صلاحيات المجالس العامة تبقى كاملة".

أما الأمر الإمبراطوري لـ: 7 جويلية 1865، المادة: 27: "تدعم المجالس العامة، وكذلك الجنرالات قادة المقاطعة، مقابل هذه المجالس، وتخول الاختصاصات بموجب القانون إلى الولاية، عن طريق التشريع المعمول به ...". (Ménerville, P. 1867-1877)

وفي مرحلة تالية؛ وإضافة إلى وظيفة الحاكم العام، تم بعث المجلس الأعلى للجزائر في سنة 1860م، والذي احتفظ بسلطات أكبر من تلك التي كانت

للمجاس الأعلى للإدارة قبله في سنة 1845م. ومنذ ذلك الحين، بدأ الحاكم العام يحضر مشروع الميزانية، ويرسله إلى المجلس الأعلى، الذي يتداول في أمره. وبعد المداولات، يصدر المشروع بقرار رسمي، من قبل الحاكم العام، ليحال إلى وزير الحربية. ثم يتبع كملحق بميزانية هذا الوزير، حيث يُضمّن في قانون المالية السنوية.

فجاء في: ( *Le décret impérial* du 26 décembre 1864, art: 1 (et suiv. )، أنه تم تثبيت ميزانية الحكومة العامة للجزائر، بقانون المالية السنوي، وربط كملحق بميزانية وزارة الحربية. (Ménerville, P. 1867-1877)

وتجنباً لوجود معارضة بين الحاكم العام ووزير الحربية، صدر أمر إمبراطوري في 26 ديسمبر 1864م، ضبط المهام الخاصة بكل منهما. ( Cordier, E. H. 1937 ) فمن وجهة نظر إدارية، بدأ هذا النظام مرضياً، لكن من وجهة نظر النتائج لم تكن كذلك؛ فالعجز كان يزداد تفاهما ودون توقف؛ فخلال عشر سنوات كان عجز الموازنة على الشكل التالي:

| السنة      | المدخل     | النفقات المدنية | التوازن     |
|------------|------------|-----------------|-------------|
| ..... 1860 | 20.568.525 | 20.104.285      | 464.340 +   |
| ..... 1861 | 19.236.836 | 24.615.903      | 5.379.067 - |
| ..... 1862 | 19.448.401 | 22.711.743      | 3.263.342 - |
| ..... 1863 | 19.302.127 | 21.913.315      | 2.611.188 - |
| ..... 1864 | 20.770.146 | 23.099.554      | 2.329.408 - |
| ..... 1865 | 20.358.220 | 21.580.166      | 1.221.946 - |
| ..... 1866 | 28.269.356 | 29.030.167      | 760.811 -   |
| ..... 1867 | 29.996.836 | 32.494.768      | 2.497.932 - |
| ..... 1868 | 22.565.918 | 38.985.921      | 6.420.003 - |
| ..... 1869 | 31.264.085 | 35.206.397      | 3.932.312 - |
| ..... 1870 | 28.488.289 | 32.699.581      | 4.211.292 - |

(Douel, M. 1930)

وللتأكد من صحة هذه الأرقام، نقارنها بما ذكره "لروي":

|              |            |            |            |
|--------------|------------|------------|------------|
| 1.659.704 -  | 21.377.021 | 19.717.317 | ..... 1860 |
| 22.105.367 - | 37.279.146 | 15.173.779 | ..... 1869 |

والأرجح أن تقدير هذه الأرقام المقدمة من قبل "لروي"، هي الأصح، ذلك أن العجز في موازنة سنة 1869 كان ناتجا فعلا، عن غزو الجراد واصطحابه باجتياح وباء الكوليرا، وزلزال، ومجاعة، بين سنتي 1867 و 1868، وما تسببت فيه تلك الكوارث على المداخل. أما "دوال"، فالمعروف، أنه ألف كتابه بمناسبة "الذكرى المئوية" بطريقة ذاتية ومنحازة. (Leroy, P. B. 1897)

وفي الختام، نقول إنه خلال الفترة موضوع الدراسة، كانت أعمال الحكومة الفرنسية تميل إلى مركزة الميزانية الجزائرية من باريس، بيد أن تلك الأعمال ووجهت من قبل السلطات الفرنسية المقيمة في الجزائر، والتي كانت ترغب في الاستقلالية الذاتية، وعارضت هذه الوضعية تماما. ويمكن تفسيرها بالأسباب التالية: كان احتلال مدينة الجزائر والجزائر، يبدو في نظر باريس كعملية مربحة، الأمر الذي لم كذلك. أما في نظر المستوطنين، فإن تثبتهم في البلاد، فكان من أجل منافعهم؛ وإجمالا، فإن حكومة باريس، قد خففت من العجز في الموازنات، وأعانت التجارب الاقتصادية المغرية والمتنوعة، مما كلفها الكثير من التجهيزات والهياكل الموضوعة. وهذا البرنامج تم عرضه بالخصوص في كتاب (Warnier, A. 1865) والذي برهن بشكل مماثل تقريبا، لما قام به "ألكسي دو طوكفيل" (Tocqueville, A. de. 1841).

**قائمة المراجع:**

- سعد الله (أبو القاسم): تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، ج6، بيروت، 1982.
- سعد الله (أبو القاسم): محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982.
- سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، القسم الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- جريدة: المبشر: الجزائر، عدد 30 أكتوبر 1847.
- Azan (P.): Bugeaud et l'Algérie, Paris, 1930.
- Beaulieu (P. Leroy): L'Algérie et la Tunisie, Paris, 1897.
- Bontems (C.): Manuel des institutions algériennes de la domination Turque à l'indépendance, T01, (la domination Turque et le régime militaire 1518-1870), éd. Cujas, Paris, 1976.
- BOURDE (PAUL): À travers l'Algérie; Souvenir de l'excursion parlementaire, (Sept-Oct 1879), G. Charpontier, Éd, Paris, 1880.
- Bulletin de statistique et de législation comparée, juin, 1885.
- Cordier (E. H): Napoléon III et l'Algérie, Alger, 1937.
- Douel (M.): Un siècle de finance coloniale, Paris, 1930.
- Faucon (Narcisse): Le Livre d'or de l'Algérie de 1830-1889, Alger, 1889.
- Flandin (A.): Prise de possession du trésor d'Alger, Paris, 1834.
- Girault (A.): Principes de colonisation et de législation coloniale, T1, Paris, 1927.
- Giraud (H.): "Trente mois de ministère spécial", in, Revue contemporaine, Paris, janvier 1861.
- Julien (Ch. A.): Histoire de l'Algérie contemporaine, La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1870), Paris, 1964.
- Lasteyrie (Ch): L'inspection général des finances, Paris, 1908.
- Mahon (Mac): Mémoires du Maréchal Randon; Souvenir d'Algérie, Paris, 1850.
- Ménerville (Pierre de.): Dictionnaire de la législation algérienne, T1, Paris, 1867-1877.

- Moulis (R. F.): **Le ministère de l'Algérie**, Paris, 1926.
- Nouschi (André) et autres: **L'Algérie passé et présent**, Paris.
- Péan (Pierre): **Main Basse sur Alger; Enquête sur un pillage juillet, 1830**, Chihab Ed, Alger, 2005.
- REYNAUD (E. PELLISSIER de): **Annales Algériennes**, T3, ANSELIN et GAULTIER- LAGUIONIE, Paris, 1839.
- Reynaud (E. Pellissier de.): **Annales algériennes**, T1, Paris, 1854.
- Schefer (C. f. C.): **La Politique coloniale de la Monarchie de juillet; l'Algérie et l'évolution de la colonisation Française**, Paris, 1928.
- Tocqueville (A. de.): **Travail sur l'Algérie "octobre 1841"**, Paris, 1841.
- Tocqueville (A. de): **Rapport sur le projet de loi relatif aux crédits extraordinaires demandés pour l'Algérie**, Paris, 1847.
- Warnier (A ): **L'ALGERIE DEVANT L'EMPEREUR Pour faire suite à L'Algérie devant le Sénat et à l'Algérie devant l'Opinion publique**, Challamel Ainé, Libraire-Éditeur, PARIS, 1865.